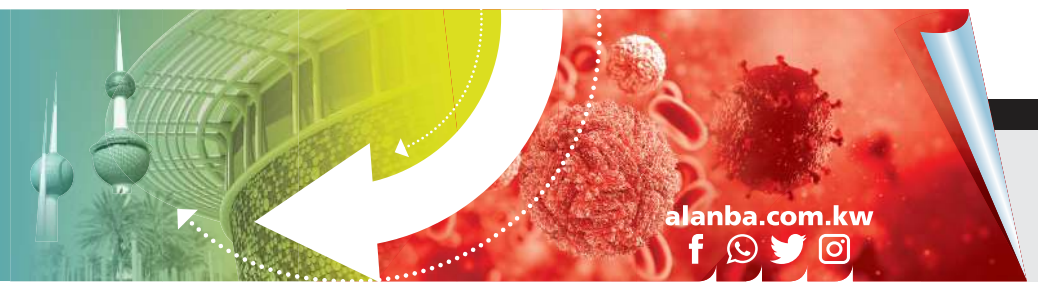

الأنباء
الاحد 21 يونيو 2020

ألينا رومانوسكي أكدت أن الكويت بقيادة صاحب السمو الأمير تبذل جهوداً مدروسة ومتواصلة لتحقيق وحدة الصف

السفيرة الأميركية لـ «الأنباء»: سنواصل دعم الجهود الكويتية للتوصل لحلّ قريب للأزمة الخليجية وسنحث كل الأطراف على خوض محادثات جدية لإنهاء النزاع

■ التوصل إلى حلّ دائم للنزاع بين دول مجلس التعاون وتوافر الوحدة بين الدول الأعضاء مفتاح لإحلال الاستقرار والأمن الإقليميين

اجرى الحوار: أسامة دياب

أكدت السفيرة الأميركية لدى البلاد ألينا رومانوسكي أن التوصل إلى حل دائم للنزاع الخليجي مفتاح لإحلال الاستقرار والأمن الإقليميين، لافتة إلى أن بلادها ستواصل دعم الجهود الكويتية للتوصل لحل دائم وقريب للأزمة الخليجية، كما ستعمل على حث كل الأطراف المعنية على خوض محادثات جدية لإنهاء النزاع، مشيدة بجهود الكويت بقيادة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الاحمد والتي وصفتها بالمدروسة والمتواصلة لتحقيق وحدة الصف الخليجي، مشيرة إلى تقدير بلادها وبشدة إسهامات الكويت وجهودها الديبلوماسية على صعيد حل النزاعات وإحلال السلام، متطلعة إلى أن يواصل البلدان الصديقان العمل معا في إطار شراكتهما المتينة في هذا المجال. ولفتت رومانوسكي ـ في لقاء خاص لـ «الأنباء» ـ إلى أن الكويت تتمتع بتاريخ طويل من التسامح والقبول الديني، موضحة أن بلادها ملتزمة بتعزيز الحريات الدينية حول العالم، مهنئة الكويت لاعترافها بكنيسة السيد المسيح لقديسي الأيام الأخيرة، داعية الحكومة الى اتخاذ خطوات مماثلة تجاه الطوائف الدينية الأخرى الراغبة بالحصول على التسجيل هنا.

وكشفت أن العقوبات الجديدة على سورية بموجب قانون قيصر لا تهدف إلى إيذاء الشعب السوري ولكن لمحاسبة نظام الأسد على عنفه الذي أودى بحياة مئات الآلاف من المدنيين، موضحة أن بلادها ستواصل حملتها خلال الأسابيع والأشهر القادمة لاستهداف الأفراد والشركات التي تدعم نظام الأسد وتعرقل التوصل إلى حل سياسي سلمي للصراع في سورية، فإلى التفاصيل:

السفيرة الأميركية ألينا رومانوسكي

الشيخ د.أحمد الناصر في أحد اللقاءات مع السفيرة الأميركية

ما آخر أخبار المصالحة الخليجية ومدى فاعلية الوساطة الأميركية- الكويتية التي أعلن عنها وزير الخارجية القطري مؤخرا؟

● **منذ اندلاع الأزمة الخليجية قبل أكثر من ثلاث سنوات، أبدت الكويت بقيادة صاحب السمو جهودا مدروسة ومتواصلة لتحقيق وحدة الصف الخليجي، خاصة ان التوصل إلى حل دائم للنزاع بين دول مجلس التعاون الخليجي وتوافر الوحدة بين الدول الأعضاء لمجابهة التحديات التي تواجه المنطقة هي مفتاح لإحلال الاستقرار والأمن الإقليميين، ونواصل دعمنا للجهود الكويتية لإيجاد حل لهذا الملف ونأمل أن يتم إحراز تقدم ملموس وقريب لرأب الصدع، كما سنواصل من طرفنا حث كل الأطراف للخوض في محادثات جدية حول سبل المضي قدما لحل النزاع.**

كيف تقيمون الدور الذي تلعبه الديبلوماسية الكويتية على صعيد حل النزاعات وإحلال السلام؟

● اتسمت السياسة الخارجية الكويتية تحت قيادة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد بتشجيع إحلال السلام والتعاون الإقليميين وبحث طرق حل النزاعات في المنطقة، هذا ولعبت الكويت دورا بارزا من خلال استضافة المؤتمرات الدولية مثل مؤتمرات المانحين لسورية والعراق، بالإضافة إلى تقديم دعم ومساهمات إنسانية مهمة وكبيرة، كما جددت الكويت في العام 2019 دعوتها لاستضافة محادثات تضم الفصائل اليمنية المنقسمة، وحتى خلال أزمة فيروس كورونا المستجد، رأينا مشاركة افتراضية نشطة لوزير الخارجية الشيخ د.أحمد ناصر المحمد في مؤتمر المانحين لدعم الوضع الانساني في اليمن واجتماع المجموعة الوزارية المصغرة للتحالف الدولي ضد داعش بدعوة من وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو ونظيره الإيطالي، وإننا نقدر وبشدة إسهامات الكويت وجهودها على صعيد حل النزاعات وإحلال السلام ونتطلع للعمل معا لمواصلة شراكتنا المتينة في هذه المجالات.

ما جدوى العقوبات الأميركية الجديدة «قانون قيصر» والتي وصفت بالقاسية على سورية؟

● لا تهدف عقوباتنا بموجب قانون «قيصر» والأمر التنفيذي رقم (13894) إلى إيذاء الشعب السوري، بل تهدف في الحقيقة إلى محاسبة نظام الأسد على عنفه وتدميره اللذين أوديا بحياة مئات الآلاف من المدنيين، وأخضعا آلاف السوريين للاعتقال التعسفي والتعذيب وتدمير البنية التحتية المدنية للبلاد، بما في ذلك المنازل والمستشفيات والأسواق، ويهدف هذا القانون إلى إرسال إشارة واضحة مفادها أنه لا ينبغي لأي طرف خارجي الانخراط في أعمال تجارية مع مثل هذا النظام أو مساعدته لتحقيق الثراء. ويتضمن قانون «قيصر» عقوبات إلزامية على الأفراد الأجانب الذين يسهلون حصول نظام الأسد على السلع أو الخدمات أو التقنيات التي تدعم أنشطة النظم العسكرية، بالإضافة إلى صناعات الطيران وإنتاج النفط والغاز، ويفرض قانون قيصر أيضا عقوبات على أولئك الذين يتكسبون ماديا من الصراع القائم في سورية. وستواصل الولايات المتحدة حملتها خلال الأسابيع والأشهر القليلة القادمة لاستهداف الأفراد والشركات الذين يدعمون نظام الأسد ويعرقلون التوصل إلى حل سياسي سلمي للصراع السوري بموجب قانون مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم (2254).

وكما صرح وزير الخارجية مايك بومبيو بتاريخ 17 يونيو «إننا نتوقع تطبيق عقوبات عديدة أخرى وسنستمر بذلك لحين توقف بشار الأسد ونظامه من شن حربهم الوحشية غير المبررة ضد الشعب السوري ولحين قبول الحكومة السورية بإيجاد حل سياسي للصراع كما نادى به قانون مجلس الأمن رقم (2254) وسنشن حملة الضغوط الاقتصادية والسياسية هذه بالتعاون الكامل مع الدول الأخرى ذات التفكير المماثل وخاصة شركاءنا الأوروبيين الذين جددوا قبل ثلاثة أسابيع عقوباتهم ضد نظام الأسد لنفس السبب».

وقدمت الولايات المتحدة منذ بدء العقوبات على نظام الأسد استثناءات للمساعدات الإنسانية في مختلف المناطق السورية وسيتواصل نفس الإجراء خلال إنفاذ قانون قيصر. وثمة في الواقع برامج حكومية أميركية تعمل مع منظمات غير حكومية لإيصال الأدوية والسلع الغذائية لكل أنحاء البلاد تقريبا، بما في ذلك المناطق التي يسيطر عليها النظام. الولايات المتحدة هي أكبر مانح إنساني منفرد للشعب السوري، ومنذ بداية النزاع قدمنا أكثر من 10,6 مليارات دولار من المساعدات الإنسانية.

الحريات الدينية

ما انطباعاتكم عن الحريات الدينية في الكويت في ضوء اللقاء الأخير الذي جمعك مع ممثلين عن الطوائف الدينية في الكويت؟

● **تؤكد الولايات المتحدة التزامها بتعزيز الحريات الدينية حول العالم الذي يشكل حقا إنسانيا عالمي وتتمتع الكويت بتاريخ طويل من التسامح والقبول الديني، وبالمناسبة أتقدم بالتهنئة إلى الكويت لاعترافها العام الماضي (2019) بطائفة دينية غير معترف بها سابقا كنيسة السيد المسيح لقديسي الأيام الأخيرة، وأشجع الحكومة على اتخاذ خطوات مماثلة اتجاه الطوائف الدينية الأخرى الراغبة بالحصول على التسجيل هنا.** وخلال نقاش أجريته مؤخرا (17 يونيو) مع أعضاء من الطوائف الدينية في الكويت، تناقشنا حول التحديات التي تواجه المصلين خلال أزمة كورونا والتحديات التي تواجه بعض المجموعات الدينية في الكويت، وأثار إعجابي ما سمعته من بعض المشاركين حول تمكن بعض المجموعات الدينية من تقديم المساعدة للمحتاجين خلال أزمة كورونا. لقد تعمق لدي الفهم حول مجمل هذه القضايا وإنني أتطلع للعمل مع الحكومة الكويتية والمجتمع المدني حول هذه القضايا وغيرها الكثير.

■ **ملتزمون بتعزيز الحريات الدينية حول العالم والكويت تتمتع بتاريخ طويل من التسامح والقبول الديني**

■ **أهنئ الكويت لاعترافها بكنيسة السيد المسيح لقديسي الأيام الأخيرة ونشجع الحكومة على اتخاذ خطوات مماثلة تجاه الطوائف الدينية الأخرى**

■ **نقدّر وبشدة إسهامات الكويت وجهودها الديبلوماسية على صعيد حلّ النزاعات وإحلال السلام ونتطلع للعمل معاً لمواصلة شراكتنا المتينة في هذا المجال**

■ **«قيصر» إشارة واضحة إلى أنه لا ينبغي لأي طرف خارجي الانخراط في أعمال تجارية مع نظام الأسد أو مساعدته على تحقيق الثراء**

■ **العقوبات الجديدة على سورية بموجب قانون قيصر لا تهدف إلى إيذاء الشعب السوري ولكن لمحاسبة نظام الأسد على عنفه الذي أودى بحياة مئات الآلاف**

وفد الكويت بالأمم المتحدة يعقد اجتماعاً افتراضياً حول قرار مجلس الأمن 2474

العتيبي: الاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي في البحث عن المفقودين ومعرفة مصيرهم

نيويورك ـ (كونا): نظم وفد الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة ووفد سويسرا واللجنة الدولية للصليب الأحمر اجتماعا عبر الاتصال المرئي لدى الأمم المتحدة حول تفعيل قرار مجلس الأمن 2474 حول المفقودين في النزاعات المسلحة الذي تقدمت به الكويت أثناء عضويتها بمجلس الأمن الدولي.

وشارك مندوبنا الدائم لدى الأمم المتحدة السفير منصور العتيبي في هذا الحدث كأحد المتحدثين الرئيسيين، حيث استعرض خلفية هذا القرار الإنساني والجهود التي قامت بها الكويت خلال عضويتها في مجلس الأمن لتقديم هذا القرار والتفاوض عليه مع كافة أعضاء المجلس حتى أن تم اعماده من قبل المجلس بالإجماع بتاريخ 11 يونيو 2019.

وخلال حديثه، أوضح العتيبي ان مسألة المفقودين كانت حاضرة دائما في مناقشات مجلس الأمن من خلال مختلف بنود جدول الأعمال لكنها لم تمنح أبدا التركيز الكامل والاهتمام التام الذي تستحقه.

وأثنى على دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر وجهودها في مساعدة الكويت في قضية المفقودين خاصة منذ غزو الكويت عام 1990 وتوجيههم بخصوص هذا القرار.

السفير منصور العتيبي خلال الاجتماع عبر الاتصال المرئي

وقال العتيبي: «نحن في الكويت ناقشنا هذه المسألة وتناولناها في مختلف المحافل الدولية بما في ذلك مجلس الأمن منذ غزو الكويت عام 1990 لذا عندما اقترحت الكويت على أعضاء المجلس فكرة القرار بصراحة لم يكن مفاجأة كبيرة على الإطلاق للأعضاء وكان من المنطقي بالنسبة لمعظمهم حيث عرف الجميع ما كان على شعب الكويت أن يتحمله خلال الغزو وما بعده».

وتابع قائلا: «كان هناك دعم وكان التحدي هو جعل الأعضاء يعتقدون أن القرار جدير بالاهتمام والقيمة المضافة التي سيجلبها إلى الطاولة وكان هذا هو التحدي وتأكدنا من الرد على جميع شواغلهم وشرح سبب أهمية هذا القرار بالفعل لمجلس الأمن باعتباره مسؤوليته الأساسية بموجب ميثاق الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين».

وأكد العتيبي ان أهمية القرار تكمن في تعزيز الاحترام لقواعد ومبادئ القانون الإنساني الدولي وأهمية معالجة الأسباب الجذرية للصراعات المسلحة لتحقيق السلام والأمن المستدامين عن طريق الحوار والوساطة والمشاورات والمفاوضات السياسية من أجل رأب الصدع وإنهاء النزاعات.

وقال: «علمنا أن المفاوضات حول النص لن تكون سهلة أبدا لأسباب عديدة فالقرار كان جديدا على المجلس لذا كان بعض الأعضاء حذرين بشأن لغته وحماية مصالحهم الوطنية لذلك حرصنا على البقاء منفتحين أمام احترام تلك المصالح وقبولها وإظهار المصداقية مع مبادئ السياسة الخارجية الكويتية والتي أتت الى المجلس دون أجندة خاصة سوى تعزيز السلام والاستقرار للعالم ومنطقتنا».

وشدد العتيبي على ان الهدف النهائي انضمام الجميع والحرص على تبني القرار بالإجماع وهذا ما تم العمل به من خلال إيجاد بيئة إيجابية وتقديم التضحيات من اجل الصالح العام.

وفي رده على سؤال بشأن النتائج المأمولة من القرار، قال: «لا يمكنني حقا اختيار أي نتائج محددة، لاسيما أن هذا القرار تمت صياغته من قبلنا بشكل أساسي لذلك آمل وأتمنى أن يتم تنفيذ كل فقراته في الأشهر والسنوات المقبلة عند معالجة قضية الأشخاص المفقودين في الصراع المسلح».

كما أعرب عن رغبته في ان تقوم أطراف النزاع بإنشاء مكاتب معلومات وطنية عند اندلاع نزاع مسلح وخدمات التسجيل الخطيرة وسجلات الوفيات وضمان المساءلة حسب الاقتضاء في حالات الأشخاص المفقودين.

ودعا العتيبي الى الاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي الكبير الذي زاد بشكل كبير من فاعلية البحث عن المفقودين وتحديدهم بما في ذلك من خلال علوم الطب الشرعي وتحليل الحمض النووي وخرائط وصور الأقمار الاصطناعية ورادار اختراق الأرض. وقال ان «هذه بعض الإجراءات التي ساعدتنا في الكويت وأود أن أراها تمارس في الأشهر والسنوات المقبلة».

الشمري: أكاديمية المعلوماتية تتحول إلى التدريب عن بُعد

جائزة سالم العلي للمعلوماتية تستأنف دوراتها التعليمية

تطلق جائزة سمو الشيخ سالم العلي الصباح للمعلوماتية اليوم الأحد النسخة الثالثة لدورة (أساسيات التصنيع الرقمي) التابعة لـ(أكاديمية المعلوماتية) عبر التعليم والتدريب عن بعد بالتوازي مع استكمال الجائزة جميع أنشطتها وفعالياتها عبر الشبكة المعلوماتية هذا العام احتفاء بمرور 20 عاما على انطلاقتها.

م.بسام الشمري

وقال رئيس اللجنة المنظمة العليا للجائزة بسام الشمري في تصريح صحافي إن هذه الدورة التي تنظمها الجائزة تأتي بالتعاون مع أكاديمية الصناع المتخصصة بالتدريب البرمجي والتصنيع الرقمي، لافتا إلى أن (أكاديمية المعلوماتية) مبادرة وطنية تهتم بالتعليم والتدريب التقني لتعزيز الصناعة الرقمية واقتصاد المعرفة سعيا إلى تحقيق الريادة في قيادة التحول والتكامل الرقمي بسواعد وطنية مؤهلة في جميع المجالات.

وأضاف الشمري ان الجائزة تعمل على إعداد جيل واع متمكن من مقومات الابتكار التقني من خلال هذه الدورات التي تهيئ لنهضة رقمية في الكويت وصناعة المشاريع التكنولوجية التي تسهم في وضع اللبنات القوية للمستقبل ومواكبة التغيرات المتسارعة في عصر الثورة الصناعية الرابعة التي تتجه إلى ترسيخ دور الذكاء الاصطناعي والبرمجة الذكية من الأعمال والوظائف والمشاريع المختلفة لتحقيق التحولات الرقمية في المجتمع.

وأوضح ان الدورة تعنى بالطلاب والطالبات من ذوي الأعمار (11 ـ 17) سنة وتستغرق 3 أسابيع وسيتم تدريب المنتسبين على كثير من المهارات التقنية منها مستشعرات الضوء ومحرك السيرفر وحل المشكلات باستخدام وحدة (EBOT) علاوة على تعرف القطع البلاستيكية وتصميم مشروع الإضاءة الأوتوماتيكية وتصميم مشروع المنبه وأساسيات الميكانيكا وعمل المحركات وتصميم مشروع الميزان ومشروع المسمار الآمن ومشروع المصعد والاحتكاك وغيرها.

وذكر ان الدورة تنتهي بتطبيقات عملية وصناعة مشروعات مبتكرة يقدمها أصحابها عبر تطبيق تقني (زووم ـ Zoom) بما يتوافق مع الأوضاع التي نعيشها هذه الأيام لانتشار فيروس كورونا حرصا على سلامة صحة أبنائنا المشتركين في الدورة مع الاهتمام البالغ بتكوينهم المعرفي وقدرتهم على التعاطي مع التكنولوجيا المعاصرة.

وأفاد بأن الجائزة قدمت العام الماضي دورتين بأساسيات التصنيع الرقمي ضمن نشاطات أكاديمية المعلوماتية أقيمت الأولى في جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا في يوليو الماضي والثانية في كلية الكويت للعلوم والتكنولوجيا خلال شهري أكتوبر ونوفمبر الماضيين بالتعاون مع أكاديمية الصناع وتم تخريج أكثر من 200 طالب وطالبة للدورتين وأنتج كثير منهم أفكارا لمشروعات رقمية مبتكرة.